اقتصاد

وزير الصناعة لـ«الوطن»: سيارات شام إلى الأسواق و«سيامكو» يستأنف عمله الأسبوع القادم

الوطن

كشف وزير الصناعة كمال الدين طعمة لـ«الوطن» عن وصول شحنات جديدة من سيارات شام إلى الأسواق المحلية وفق اتفاقية الخط الائتماني المتفق عليه بين الحكومتين السورية والإيرانية.

مؤكداً أن الشحنة وصلت إلى المرافئ، والأهم أنه بدأ العمل مجدداً في شركة سيامكو لتصنيع السيارات، ومن المتوقع ظهور الإنتاج في الشركة خلال الأسبوع القادم.

وأضاف: إن هناك ٤٨ سيارة قد تم شحنها إلى المرافئ السورية، ومعظمها مخصصة لتلبية احتياجات القطاع العام وأخرى هي قيد الشحن من إيران.

وأشار إلى أنه تم الاتفاق مع الجانب الإيراني على توريد كميات جديدة، ومن المقرر أن يكون هناك تعاون من نوع جديد مع الجانب الإيراني عن طريق إدخال سيارات جديدة إلى القطر من صنع إيران وبأسماء جديدة.

مؤكداً أن شركة سيامكو لتصنيع السيارات ستطرح خلال العام القادم أصنافاً جديدة تناسب أسواق المستهلكين، وخاصة ما يتعلق بموضوع السيارة «أوتوماتيك» حيث تم الاتفاق مع الشركة الموردة على الإسراع بتزويد شركة «سيامكو» لتصنيع السيارات بالمكونات اللازمة لذلك.

وعن سعر السيارة قال: إن السعر الحالي للسيارات لن يتغير من الشركة، وإن السعر سيصل إلى ٢,٤٠٠ مليون ليرة سورية.

علماً بأن شركة «سيامكو» التي كانت تنتج بين ٢٠ و٢٥ سيارة يومياً بوردية عمل واحدة قبل الأزمة توقفت عن الإنتاج بسبب صعوبة وصول مكونات السيارة إلى معملها بالمدينة الصناعية في عدرا.

وأضاف: الوزير في تصريحه لـ«الوطن»: إن الهيئة العامة للشركة السورية الإيرانية لتصنيع السيارات قد ناقشت القضايا المتعلقة بالشركة وقد تم الاتفاق على تأمين القدرة التنافسية للشركة في السوق للوصول إلى مستوى أفضل وذلك من خلال تطوير المنتج الحالي وإنتاج نماذج جديدة تلبي حاجة ورغبة المواطنين وخاصة ما يتعلق منها بإنتاج سيارة أوتوماتيك بمواصفات جيدة وأسعار منافسة، وإن ما تخطط له الشركة هو التنوع في إنتاج السيارات وزيادة إنتاجها، والاستفادة من أسواق الدول المجاورة في هذا المجال.

كما تم العمل حالياً على تذليل جميع العقبات التي كانت تواجه موضوع توريد مكونات السيارات من إيران لمصلحة شركة «سيامكو»، ومن المتوقع أن يتم البدء بعملية الانتقال إلى تصنيع السيارات بالكامل في الشركة والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا الصناعية الإيرانية المتطورة.

هذا وكانت الشركة الإيرانية قد وعدت بتزويد الشركة بنموذج أو أكثر لإنتاجه في شركة سيامكو ومن الموديلات الحديثة، وأن الشركة على اتصالات مع عدة شركات عالمية للوصول إلى اتفاق لإنتاج نموذج جديد على خطوط الإنتاج ويتوقع الوصول إلى اتفاق خلال الأشهر القليلة القادمة.

فساد وسمسرة في جمعيات السكن والاصطياف

وزير الإسكان يعترف: مخططات تنظيمية لم تنجز منذ ٢٥ عاماً

هناء غانم

طالب أعضاء مجلس الشعب بضرورة تغيير ذهنية العاملين في المؤسسات الحكومية التي تتمسك بالبيروقراطية في طرق معالجتها للقضايا، مؤكدين أهمية وجود متابعة حثيثة من وزارة الإسكان لمشروع الشبابي والبطء في التنفيذ وضرورة إعادة النظر في قيمة التخمين للأراضي والعقارات في ظل ارتفاع الأسعار المتزايدة، كما دعا أعضاء المجلس إلى الاهتمام بتنظيم مداخل المدن وإزالة العشوائيات وتفعيل عمل هيئة التطوير العقاري وإعادة النظر في قانون الاستملاك وتأمين السكن البديل.

وأكد الأعضاء خلال جلسة الأمس ضرورة معالجة الإهمال والترهل بإصدار المخططات التنظيمية في ظل تزايد العشوائيات التي كانت أحد أسباب المشكلات العمرانية مع تأكيد إيجاد حلول جادة لمعالجة الآليات التي تحكم عمل الجمعيات التعاونية السكنية ووجوب وجود عامل السرعة في إنجازها والابتعاد عن المحسوبيات التي تحكمها.

وأشار بعضهم إلى ضرورة إصدار المخططات التنظيمية في قرى ريف حماة الغربي وتطوير العقلية في مجال تخطيط المدن منعاً لانتشار العشوائيات ومناطق المخالفات وإلى ضرورة تهيئة البنية السليمة أثناء البناء وإعادة النظر بقانون الاستملاك وخاصة التعويض بالسعر الرائج وإيجاد حل سليم لعمل الجمعيات السكنية. كما أكد لبعض أعضاء المجلس على ضرورة الاهتمام بمداخل المدن وخاصة مدينة دمشق وحل مشكلة العقارات المستملكة منذ ٣٠ عاماً في منطقة دمر بدمشق ولم يتم الاستفادة منها حتى الآن، وتفعيل عمل هيئة التطوير العقاري في مناطق العشوائيات والتوسع، على حين طالب بعضهم بإعادة النظر بنسب الاقتطاعات أثناء تنفيذ المخططات التنظيمية ودراسة الاعتراضات المقدمة للبلديات بشكل موضوعي والسماح ببناء أكثر من طابقين في منطقة السفيرة بريف حلب لاستيعاب الكثافة السكانية فيها.

وأشار أعضاء في مجلس الشعب إلى ضرورة تفعيل العمل بالمخطط التنظيمي لمدينة اللاذقية المتوقف منذ سنوات وإعادة النظر بعمليات التخمين لقيمة الأراضي المستملكة والتسريع باستكمال مشروع السكن الشبابي وإعفاء المكتتبين من غرامات التأخير وإعادة النظر بعمل الجمعيات السكنية أو إلغائها والسماح بالبناء الشاقولي حفاظاً على الأراضي الزراعية.

وأشار بعض الأعضاء إلى أن الوزارة مسؤولة ومعنية بإنشاء المخططات التنظيمية للمدن ومراكز المحافظات والوحدات الإدارية هي المسؤولة عن إنشاء المخططات التنظيمية للبلدات والقرى.

من جانبه وزير الإسكان والتنمية العمرانية محمد وليد غزال اعترف بوجود قصور في موضوع المخططات التنظيمية فهناك مخططات تنظيمية من عام ١٩٩٠ (منذ ٢٥ عام تقريباً) لم تنجزها اللجنة الإقليمية ومن الواجب اليوم متابعتها بحيث لا تترك أي منطقة سواء في مدينة أو بلدة أو مركز محافظة إلا بإقامة مخطط تنظيمي لها حتى لا يضطر المواطن لإنشاء مخالفات. مشيراً إلى أن المشكلة لها سنوات طويلة.

وأشار الوزير إلى المحاولات المبذولة لمعالجة الخلل في عمل الوزارة والعاملين فيها بقدر الإمكان والتخفيف من البيروقراطية الموجودة لديهم.

مشيراً إلى مطالبة البعض عند مناقشة القانون الجديد بإعدام قطاع الجمعيات السكنية والاصطياف وتحويل جميع الجمعيات إلى المؤسسة العامة للإسكان باعتبارها بؤرة للفساد، لافتاً إلى أن وجود بعض الفاسدين لا يعني إلغاء القطاع بكامله.

مؤكداً أنه مع المحاسبة والتشدد وهناك متابعة حثيثة لعدد من الجمعيات موجودة في ريف دمشق وهي جمعيات اصطياف مارست الفساد والسمسرة بطرق مختلفة حيث قامت بشراء الأراضي من وراء الطاولة دون معاينتها على أرض الواقع لأنه لا يمكن إقامة تجمعات سكنية عليها، مثلاً أحدهم اشترى عقاراً على حوض مائي أو أراض على خطوط توتر أو غيرهم. وقد قامت الوزارة بإنذارهم منذ الشهر السادس ٢٠١٥ وحتى نهاية العام لتقديم الموافقات الصحيحة لإقامة تجمع عمراني وفي حال كانت هذه العقارات غير صالحة للبناء تعهد الوزير شخصياً وأمام الحكومة بإحالة هؤلاء الأشخاص إلى الرقابة والتفتيش.

وأضاف: إن هذا القطاع فيه العديد من القضايا الإيجابية يجب المحافظة عليها وفي حال لم نتمكن من المحافظة عليه نحول الجمعيات إلى مؤسسة الإسكان.

وخلص إلى أن مهمة الوزارة هي إعداد المخططات التنظيمية لمدن مراكز المحافظات أما تنفيذ المخططات داخل المدن الصغيرة والبلدات فهو من ضمن اختصاص المجالس المحلية التي قد تلجأ إلى إعداد مخططات توجيهية في حال عدم قدرتها على إعداد مخططات تنظيمية، موضحاً أن الوزارة تتابع حالياً موضوع المخطط التنظيمي لمدينة اللاذقية والنظر بالاعتراضات المقدمة عليه بعد استبعاد أجزاء من هذا المخطط، لافتاً إلى أن أي مخطط تنظيمي غير قابل للتعديل إلا بعد مرور ٢٠ عاماً عليه وأن الوزارة مع الزيادة الطابقية في حال إعادة تنظيم المنطقة من جديد أما الزيادة على المناطق القائمة فهي قد تسبب خللاً في الخدمات المقدمة لها نتيجة الزيادة السكانية التي قد تطرأ على المنطقة.

مشيراً إلى أن نظام ضابطة البناء في سورية ليس موحداً فكل منطقة لها خصوصية بحسب الكثافة السكانية والارتفاعات الطابقية، مشيراً إلى أن الوزارة تعمل جاهدة على تلافي القصور في المخططات التنظيمية الذي نتج عنه ظهور مناطق المخالفات والعشوائيات على أطراف المدن وداخلها في بعض الأحيان. وأوضح الوزير أن قانون تنفيذ التخطيط وعمران المدن الذي أقره المجلس منتصف الشهر الجاري ألغى موضوع الاستملاك على أن يتم تقدير قيمة البناء أو الأرض بالأسعار الحقيقية، مشيراً إلى أن الوزارة تسعى إلى تصويب عمل بعض الجمعيات السكنية وتوجيهها بالاتجاه الصحيح وهو خدمة المواطنين، علماً أن كثيراً منها أدى دوراً إيجابياً وأسهم منذ تأسيسها بإنشاء ٢١٣ ألف وحدة سكنية، مبيناً أن الوزارة تعمل بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة للاستفادة من التقنيات الحديثة في مجال البناء السريع، وأن جميع مناطق التطوير العقاري وعددها ٢٣ منطقة تقع في المناطق غير الآمنة وهو ما أخر عمل هيئة التطوير العقاري.

إعادة الإعمار في سورية على الطريقة السويدية: تأسيس بنك لتمويل العملية وإصدار ائتمانات وتحفيز المصارف الخاصة

علي محمود سليمان

إعادة إعمار سورية هاجس يومي للحكومة وللشعب، تم الحديث عنه كثيراً ووضع الخطط والبرامج الخاصة بالتنفيذ على المدى القريب والمتوسط والبعيد، ومن ضمن هذه الخطط ما تم عرضه مؤخراً على الحكومة في الزيارة الأخيرة لوفد هيئة الدفاع عن سورية في السويد، حيث قدم الدكتور أولف ساندمارك من مؤسسة إكزكتف إنتلجنس ريفيو الإخبارية في ستوكهولم في السويد، وثيقة إعادة إعمار سورية متضمنة العديد من البنود، من أهمها طرح فكرة تأسيس «بنك إعادة الأعمار» والاستفادة من طريق الحرير الجديد في سورية.

«الوطن» حصلت على نسخة من هذه الوثيقة التي جاءت استجابة لاستفسارات بعض مؤسسات الحكومة في سياق زيارة إلى دمشق قام بها وفد مؤلف من معهد شيللر ومؤسسة إكزكتف إنتلجنس ريفيو الإخبارية وهيئة الدفاع عن سورية في السويد ولقائهم مسؤولين من الحكومة خلال العام الماضي ٢٠١٤ ومن ثم تم إعداد الوثيقة في شهر تشرين الأول ٢٠١٥، وهي مشروع تحت التطوير وسيتم تحديثها باستمرار.

بنك إعادة الإعمار

إن نقطة الانطلاق لنظام الائتمانات هو إعلان خطة إعادة الإعمار والتنمية الذي يوضح خطوة بخطوة عما تنوي سورية إنجازه في موعد محدد من المستقبل، بوجود هذه الخطة كركيزة يكون بمقدور الحكومة إصدار كمية الائتمانات المطلوبة لتشغيل اليد العاملة والأدوات والمواد الأساسية، وتمنح الحكومة التراخيص لكل مشروع ليتم الشروع به وفي الوقت ذاته توفر الائتمانات ويمكن تنفيذ وإدارة المشاريع إما من شركات القطاع الخاص وإما من مؤسسات الدولة حسب الحاجة والقدرة والكفاءة.

ولأجل إصدار مثل هذه الائتمانات الموجهة لإعادة الإعمار، بينت الوثيقة أن الحكومة تحتاج للبنك المركزي وأيضاً لبنك جديد مخصص لإعادة الإعمار، وحسب الوثيقة يمكن للحكومة أن توفر رأس المال الأولي الضروري لبنك إعادة الإعمار بذات الطريقة التي اتبعتها مصر مؤخراً في تحشيد شعبها لتمويل قناة السويس الجديدة وذلك بإصدار سندات خاصة يشتريها المواطنون السوريون في الداخل والمهجر، بحيث يكون لدى بنك إعادة الإعمار بهذه الطريقة رأسمال كاف يمكنه من إصدار ائتمانات، وينبغي للحكومة الاحتفاظ بالأغلبية المسيطرة من السندات في بنك إعادة الإعمار، وإلى جانب خط الائتمانات هذا يجب على البنك المركزي أيضاً إصدار ائتمانات موجهة لبنك إعادة الإعمار بوساطة هذه الائتمانات الإضافية (بين البنك المركزي وبنك إعادة الإعمار) سيكون بمقدور الدولة أن تدير ما يكفي من الائتمانات لتحقيق أسرع عملية إعادة بناء ممكنة.

وحينما تمنح الدولة الترخيص لمشروع ما يقوم بنك إعادة الإعمار بإطلاق ما يلزم من الائتمانات إلى حساب مصرفي خاص بذلك المشروع وتقوم مؤسسات الدولة أو الشركات الخاصة التي حصلت على عقد البناء من الدولة باستخدام ذلك الحساب المصرفي لدفع ما يلزم من نفقات شراء مستلزمات المشروع من مواد وأدوات ودفع أجور العمال وتستمر هذه العملية حتى إنجاز المشروع ويكون المشروع المنجز هو ضمانة جميع الائتمانات الجديدة الصادرة من بنك إعادة الإعمار.

تحفيز البنوك الخاصة

وبحسب وثيقة إعادة الإعمار، فإن حق إصدار الائتمانات هو مورد طبيعي لأي أمة لكي يتم استخدامه تحت سيطرة الدولة من أجل إعادة الإعمار ولا يجب إطلاقاً إعادة تدوير تلك الائتمانات في المضاربات أو الألاعيب المالية الهرمية، ولذلك يجب عدم السماح قانونا للبنوك التجارية بممارسة النشاطات الاستثمارية مثل مزاولة التداول بالأسهم والأوراق المالية أو إصدار السندات والأوراق المالية وهذا لا يعني تحريم البنوك الاستثمارية بل يعني فصل البنك التجاري عن أي نشاط استثماري من ناحية الملكية أو الموظفين أو مجالس إدارة البنوك والحسابات وغيره وفصله فصلا تاما عن أي بنك استثماري.

ويمكن إصدار قانون صريح لفصل البنوك فصلا تاما بين البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية وبتشريع كهذا في سورية يمكن تحفيز البنوك التجارية للمشاركة في عملية إعادة الإعمار، حينها فقط سيمكن إعادة تدوير الائتمانات من بنك إعادة الإعمار لتخلق بذلك موجات ثانوية جديدة في الاقتصاد الفيزيائي الحقيقي حيث سيضاف رأس مال المصارف التجارية إلى عملية البناء عن طريق إقراض الشركات المشاركة في العملية أو تمرير جزء من ائتمانات (أموال) بنك إعادة الإعمار عبر حساب خاص في البنك التجاري الخاص إلى الشركات ولا ينبغي لبنك إعادة الإعمار ولا البنك التجاري إصدار كميات أموال أكبر مما هو مطلوب للشروع في المشروع المحدد إنجازه علاوة على ذلك، وطوال المدة التي تجري فيها عملية إعادة الإعمار يجب السيطرة على ائتمانات البنوك الخاصة بحزم بحيث يتم توجيهها وفقا لخطة إعادة الإعمار إلى أصناف القروض المخصصة لتوفير المواد الضرورية التي تحتاجها الشركات الصناعية والإنشائية والزراعية والسكان.

وأكدت الوثيقة أنه بوجود نظام ائتمانات يمكن للإدارات المحلية (المحافظات والبلديات) أن تستفيد من الائتمانات المباشرة من «بنك إعادة الإعمار» وذلك بالإضافة إلى مواردها ودخلها المحلية، سيؤدي ذلك إلى تحريك جميع الموارد البشرية والمادية المتوافرة محلياً في إعادة البناء بالإضافة إلى وسائل إنتاج الغذاء والحاجيات الأساسية الأخرى التي دمرتها الحرب أو أعاقتها، كما يمكن توجيه هذه الائتمانات محلياً إلى أصحاب الأعمال الموجودين في تلك المنطقة الذين يرغبون في تأسيس شركات جديدة لتشغيلهم والاستفادة من خبرتهم وإمكانياتهم.

وزير العدل للمالية: لا يجوز إحالة دعاوى القروض المتعثرة المنظورة أمام «بداية الجزاء» إلى قاضي التحقيق

محمد راكان مصطفى

اتفق مصرف سورية المركزي ومديرو المصارف العامة على إحالة الكثير من الدعاوى الجزائية المرفوعة من المصارف العامة على المتعاملين المتعثرين إلى قاضي التحقيق المالي. وعلى ذلك أوضح وزير العدل أن الدعاوى المنظورة أمام محاكم بداية الجزاء هي دعاوى جنحية الوصف ومن ثم هي من اختصاص هذه المحاكم ولا يجوز إحالتها بعد أن سجلت لديها إلى قاضي التحقيق، وأنه وفقاً لقانون أصول المحاكمات لا يجوز إحالتها إلا إذا تبين لمحكمة بداية الجزاء أن الجرم جنائي الوصف.

وأشار وزير العدل في كتاب موجه للمالية –حصلت «الوطن» على نسخة منه– إلى أنه بالنسبة للدعاوى الجديدة لدى المصارف إذا كانت الدعوى متعلقة بالمال العام، فإن تحريك الادعاء يكون في النيابة العامة المالية سنداً للمرسوم التشريعي ١٠ لعام ٢٠١٣، أما إذا كان الجرم جنائياً أو جنحوي الوصف فإنه يحتاج إلى إجراءات تحقيقية يتم قيد الدعوى لدى قاضي التحقيق المالي، وبالتالي لا مجال لتجاوز أصول المحاكمات الجزائية، موضحاً أن ذلك ما أكدته المادة (٣) في المرسوم التشريعي ١٠ لعام ٢٠١٣ بتطبيق النيابة العامة المالية وقاضي التحقيق المالي الأصولي المنصوص عليها في القوانين النافذة ولاسيما قانون أصول المحاكمات الجزائية.

يشار إلى أن اتفاق المصرف المركزي والمصارف العامة على إحالة تلك الدعاوى إلى قاضي التحقيقي المالي استند إلى الجدوى الممكن تحقيقها من خلال هذه الإجراء من حيث السرعة المحققة في الإجراءات واختصار مدة المحاكمة، إضافة إلى ما يمكن اتخاذه من قاضي التحقيق المالي من إجراءات رادعة بحق المقترضين المشمولين بموضوع القضايا الجزائية.

من جهة أخرى طالب مصرف سورية المركزي المصارف العامة بتقارير شهرية على شكل جداول، يتضمن الجدول الأول البيانات الشهرية المتعلقة بأكبر ٥٠ عميلاً متعثراً لدى المصرف، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بديون هؤلاء العملاء والإجراءات المتخذة لمعالجتها وتقدم العمل فيها، والصعوبات التي تواجه المصرف في استكمال تنفيذ هذه الإجراءات، إضافة إلى تحديد تاريخ متوقع لمعالجة كل حالة على حدة من المصرف، وإلى أربعة جداول تتضمن تقارير ربع سنوية وجدول خامس يتضمن قائمة بأسماء عملاء المصرف ممن تم فرض إجراء منع السفر بحقهم.

كما أكد كتاب المصرف المركزي ضرورة قيام المصارف بوضع خطة زمنية لاستكمال معالجة الديون المتعثرة لدى المصرف قبل نهاية عام ٢٠١٦ وبيان الصعوبات التي قد تعوق استكمال معالجة بعض الديون المتعثرة خلال هذه الفترة بشكل تفصيلي ومقترحات المعالجة.

صور «فضائية» لدراسة اقتصاد طرطوس!!

الوطن

أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية القرار رقم ٦٦٥ القاضي بتشكيل فريق عمل لإدارة مشروع إيجاد البدائل الإنتاجية لتعزيز الاقتصاد المحلي في محافظة طرطوس برئاسة مدير السياسات في الوزارة المهندسة سامية المعري إدارياً ويترأس الفريق فنيا الدكتور غياث ضعون خبير في الهيئة العامة للاستشعار عن بعد وعضوية مدير التخطيط والإحصاء في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ابراهيم بدران إضافة إلى ممثلين عن مديرية الشؤون الإدارية والقانونية ودائرة السياسات ومديرية السياسات ومديرية الاقتصاد في طرطوس وأعضاء من الهيئة العامة للاستشعار عن بعد، وحدد القرار مهمة فريق العمل بجمع البيانات بأشكالها المختلفة من صور فضائية وخرائط وبيانات غرضية وصفية وتحليلها وتنفيذ المسوحات الحقلية المطلوبة وإعداد التقارير للمشروع، ويحق لفريق العمل الاستعانة بمن يراه في عمل المشروع.

وكانت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وقعت مع الهيئة العامة للاستشعار عن بعد على مذكرة تفاهم للتعاون الثنائي ووثيقة لتنفيذ مشروع إيجاد البدائل الإنتاجية لتعزيز الاقتصاد المحلي في طرطوس، حيث يقوم فريق العمل المكلف بمتابعة تنفيذ هذا المشروع لمدة عام كامل بتوظيف الخبرات المناسبة لخدمة أهداف المشروع في تعزيز مقومات نمو الاقتصاد المحلي وتطوير المقومات الطبيعية والاقتصادية والديموغرافية الحالية لتطوير سلة الإنتاج المحلي والتصدير والتعاون مع الهيئة، بهدف تبادل المعلومات والبيانات والخبرات عبر الاستفادة من استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد في مختلف القطاعات والتطبيقات التي تؤمن الصور الفضائية والمعلومات والخرائط لخدمة المشاريع المشتركة، حيث يساعد الاتفاق في إعداد وتأهيل الكوادر من كلا الطرفين للتعامل مع التقانات الحديثة ونظم المعلومات الجغرافية جي أي اس وتفسح المجال أمامهما للاستفادة المشتركة من الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات العلمية ضمن خطة عمل مشتركة يمكن تطويرها لدراسة أوسع قد تشمل الشريط الساحلي الممتد حتى حمص، حيث يأتي التعاون بين الجانبين انسجاما مع الخطة العامة للدولة ويخدم تطلعات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في التحليل النوعي والمكاني لواقع الاقتصاد السوري ومقومات التعافي وإعادة البناء.

الدولار «الأسود» بـ٣٩٠ ليرة ومبادرة سورية لجمع الليرة من بلاد الاغتراب

الوطن

أطلق مجلس الأعمال السوري الإماراتي مبادرة لجمع العملة السورية من بلاد الاغتراب وإعادتها إلى الوطن.

في تصريح صحفي نقلته وكالة سانا قال رئيس المجلس عمار قلا «إن سورية اليوم تحتاج إلى كل المغتربين من أبنائها للمساهمة في ترميم البنى التحتية التي هدمها الفكر الإرهابي وبدء مرحلة إعادة الإعمار» لافتا إلى «أن العملة السورية التي هربت وسرقت تجب إعادتها إلى الداخل السوري لرفد خزينة الدولة»، وأوضح قلا أنه تمكن من جمع أكثر من عشرة ملايين ليرة سورية في خطوة أولية لمبادرته مضيفاً إن هذه المبادرة ستتبعها مبادرات أخرى وستكون جسرا للتواصل مع سورية، وأشار قلا إلى أن «رجال الأعمال والمستثمرين السوريين والمغتربين يدعمون بلدهم بالقطع الأجنبي» لافتا إلى أن المغتربين السوريين قاموا في المرحلة الماضية عبر وسائل التواصل الاجتماعي بحملات لدعم الليرة السورية من خلال عمل تحويلات إلى الوطن أو إيداعات بالعملة الأجنبية في حساباتهم لدى البنوك المرخصة في سورية.

وأكد قلا أن عمله في بلاد الاغتراب لم يمنعه من التواصل مع وطنه لافتا إلى أنه سيشارك في ملتقى الاستثمار السياحي الذي سيعقد خلال الفترة القادمة.

وتأتي مبادرة قلا ضمن مبادرات كثيرة أطلقها مغتربون سوريون لدعم الليرة السورية والاقتصاد الوطني وآخرها مبادرة وفد الجالية السورية في روسيا الاتحادية الذي أطلق حملة لدعم الليرة خلال زيارة وطنه في تشرين الأول الماضي وحملة الفينيق السوري التي أطلقها مغتربون من جميع أنحاء العالم في أيار الماضي.

بدوره أشار القائم بأعمال السفارة السورية في أبو ظبي ماهر بدور إلى أن البعثة الدبلوماسية السورية تقوم بتسهيل أمور الجالية السورية في الإمارات وشؤونهم القانونية والخدمية مؤكداً أن «الشعب السوري في المغترب وتحديدا في الإمارات يد بيد إلى جانب الجيش العربي السوري الذي يشكل عماد الوطن والذي بهمته ستعود سورية أفضل مما كانت».

وفي سياق متعلق بأسعار الصرف، حدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية أمس بـ٣٤٦,٦٩ ليرة سورية كسعر وسطي للمصارف و٣٤٦,٧٢ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة.

وحدد المصرف في قائمة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنه أمس سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ٣٤٥ ليرة سورية

وبلغ سعر صرف اليورو مقابل الليرة السورية وفق القائمة ٣٦٧,٢٣ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٣٦٧,٢٧ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة و٣٦٥,٢٥ ليرة لتسليم الحوالات الشخصية.

في المقابل تناقلت الأوساط التجارية أسعار صرف للدولار متباينة فوق ٣٩٠ ليرة سورية، وذلك لحاقاً بالأسعار التي تبثها بعض المواقع الإلكترونية وتطبيقات الموبايل المشكوك فيها.